



الدورة الانتخابية السادسة
السنة التشريعية الأولى
الفصل التشريعي الثاني

الجلسة رقم (١٥)
الأحد (٢٠٢٦/٩/٦) م
م/ محضر الجلسة

عدد الحضور: (متحقق) نائباً.

بدأت الجلسة الساعة (٢:٣٥) ظهراً

- السيد رئيس مجلس النواب :-

بسم الله الرحمن الرحيم

نيابةً عن الشعب نفتتح أعمال الجلسة الخامسة عشر، الدورة النيابية السادسة، السنة التشريعية الأولى، الفصل التشريعي الثاني. خير ما نفتتح به الجلسة تلاوة آيات من القرآن الكريم.

- السيد همام عدنان(موظف):-

يتلو آيات من القرآن الكريم.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

موضوع المداخلات تترك في نهاية الجلسة.

- النائب عامر عبد الجبار إسماعيل عرب (نقطة نظام):-

نص المادة (٦٣) (ثانياً) (أ) من الدستور، نص قانون العقوبات العراقي (١١١) لسنة (١٩٦٩) المادة (٤١) وقرار المحكمة الاتحادية (٩٠) على ٢٠١٩ ٢٨/٤/٢٠٢١، النائب السابق (أمير المعموري) تعرض إلى دعوة قضائية نتيجة تعبيره عن رأيه داخل الجلسة بمداخلة، هل من المعقول مداخلة نائب يتحدث ورئيس الجلسة يؤيد مداخلته وموجودة في الفيديو ويحال إلى المحكمة؟ إذا كان نائب تحت قبة البرلمان ويحال إلى محكمة على رايه مع العلم قرار المحكمة الاتحادية يقول بان الحصانة الموضوعية تعني عدم مسائلة النائب جنائياً ومدنياً عندما يبدي من آراء أو ما يروييه من وقائع أثناء ممارسة عمله في مجلس النواب وتشمل الخطابات والأقوال والآراء والتقارير التي يقدمها النائب إلى اللجان أو داخل مجلس النواب.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

السيد النائب عليه أن يقدم طلب لهذا الموضوع ويقدمه إلى رئاسة المجلس، ورئاسة المجلس سوف تقوم بإجراء اللازم.

- النائب عامر عبد الجبار إسماعيل عرب:-

النقطة الثانية: في الحكومة في الدورة السابقة المحكمة أصدرت أمر، النائب ليس من حقه يطلب معلومات إلا عبر الرئيس.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

كلا وفق المادة (٦١) من الدستور العراقي، للنائب حق طلب المعلومات كافة من الدوائر والوزارات المعنية، لكن هناك أمور تنظيمية طلب الوثائق والعقود، نحن في مجلس النواب أصدرنا توجيه في الدورة السابقة يتم طلب المعلومات والوثائق الرسمية من اللجنة المختصة أو من الأمانة العامة، اليوم أنت تريد أن تطلب وثائق معنية تذهب إلى اللجنة المختصة ترى هل طالبت هذه الوثائق من قبل يزودك بها وان تطلب أنت جنابك تطلبها من الأمانة العامة، والأمانة العامة تعمل كتاب، هو الطلب أي موضوع غير الوثائق والمعلومات من حق النائب هذه أمور تنظيمية لا أكثر

- النائب عامر عبد الجبار إسماعيل عرب:-

إذا كانت أمور تنظيمية، الحكومة السابقة أربع سنوات منعنا من أن نطلب معلومات، في آخر شهر ألغت قرارها وقالت حق النائب يطلب مباشر، أنت الحكومة الجديدة عادت تقول هذه تنظيمية أو يوجد هناك أمر أنه تهميش نائب.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

أولاً: لا يوجد تهميش.

ثانياً: لن نسمح في التهميش.

ثالثاً: لدينا دستور نحتكم له وقانون ونظام داخلي، غير هذا الشيء لا يجوز.

- النائب عامر عبد الجبار إسماعيل عرب:-

سيادة الرئيس الحكومة الآن عادت وبعد أن تنتهي أيضاً وفي نهاية آخر شهر تقول من حقه المخاطبة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

الأمانة العامة اجتمعت مع الأمانة العامة لمجلس الوزراء لمدة أسبوعين ونظموا كل تفاصيل العمل، حتى موضوع استضافة الوزراء إلى مجلس النواب وسوف يظهر الجدول في هذا الأسبوع، لديكم وزراء سوف يأتون إلى مجلس الوزراء حددوا الآلية وحددوا الوقت وحددوا كل التفاصيل وفيما يتعلق بطلب المعلومات والتفاصيل كما ذكرت.

- النائب عامر عبد الجبار إسماعيل عرب:-

أوضح نقطة، نحن مهمش دورنا الرقابي لماذا؟

فقط أريد أن أوضح لك، عندما عاد هذا الكتاب وألغى وأصبح من حقنا أن نطالب في المعلومات، الوزارات ماذا كانت تعمل، يقول لي نرفق لكم المعلومات طياً، ولا يوجد شيء مرفق، نرفق لكم المعلومات ونعود ونخاطب وهذا كله عملية لف ودوران.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

هذا في كل الوزارات أو في وزارة واحدة حدث هذا الشيء بها.

- النائب عامر عبد الجبار إسماعيل عرب:-

في وزارتين ومعني أنا شخصياً.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

قدم طلب حتى الأمانة العامة ترسل إلى الوزراء أو يتم إرسال لجان مختصة لهم.

- النائب عامر عبد الجبار إسماعيل عرب:-

وذهبت إلى الدائرة النيابية الأستاذ (حيدر) وعاد وخاطبهم يقول لهم كتابكم ليس فيه مرفقات، وأنت تقول نرفق لكم ربطاً والسيد المدير العام أستاذ (حيدر) شاهد على هذا.

- النائب احمد سالم عزيز الساعدي:-

المادة (١٥) من قانون مجلس النواب وتشكيلاته واضحة وصريحة لا تقبل التأويل، أولاً السلطة التنفيذية والحكومة ولدت من رحم مجلس النواب، الأمور التنظيمية حضرتك عاكف عليها كلنا معها لكن هي شأن داخل مجلس النواب، ليس من حق السلطة التنفيذية والحكومة في اجتماع رسمي لمجلس الوزراء هو اعلى اجتماع تنفيذي أن تصدر تعليماتها بقضية تخص مجلس النواب هذا غير مقبول إطلاقاً.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

ما هي التعليمات التي أصدرتها؟

- النائب احمد سالم عزيز الساعدي:-

نص واضح وصريح، وهذا النص موجود وسوف أقرأه لك، المادة (رابعاً) في اجتماع يوم ٨/١٣ لمجلس الوزراء ينص على الغاء الإعانات السابقة كافة في ما يتعلق بطلب الوثائق والمعلومات من الأمانة العامة لمجلس الوزراء ويكون طلبها عن طريق مجلس النواب أو اللجنة النيابية المختصة حصراً، هذا معناه انتزاع الدور النيابي الفردي الرقابي والحكومة غير مسؤولة عليه، جنابك الكريم والسادة النواب واللجان المختصة لكم الحق في تنظيم عمل المجلس ونقبل ذلك ونفهم ذلك ونحن نثق فيك ونحسن الظن فيك، لكن لا نحسن الظن في الحكومة والسلطة التنفيذية التي تريد أن تقوض من دورنا الرقابي أو يريدون أن نكون معقبين، حضرتك لا تريد لعضو مجلس النواب أن نكون معقب لكن هؤلاء الكرام في الحكومة بقرارها في النقطة التي بعدها تقول اذهبوا واعملوا معقبين قدموا طلباتكم نقبلها منكم هذا غير مقبول.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

البرلمانية يتم استضافة الأمين العام لمجلس الوزراء لبحث هذه الآلية وتوجيهه وفق الدستور والقانون، النائب وفقاً إلى المادة (٦١) يتم طلب المعلومات وفق الآلية المعتمدة من قبل رئاسة المجلس.

- النائب وعد محمود احمد القدو:-

استناداً إلى نص المادة (٥١) من الدستور والتي تنص على يضع مجلس النواب نظام داخلي له لتنظيم سير العمل فيه، واستناداً للمادة (٦١) (ثانياً) من الدستور والتي تنص على الرقابة على أداء السلطة التنفيذية، لمجلس النواب الرقابة على أداء السلطة التنفيذية واستناداً إلى أحكام المادة (٢٧) من قانون مجلس النواب وتشكيلاته رقم (١٣) لسنة ٢٠١٨ المعدل التي تنص على، يمارس المجلس اختصاصاته الرقابية الواردة في الدستور والقوانين النافذة والنظام الداخلي وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون النظام الداخلي في الوسائل المتاحة تتضمن الاتي، البند (سادساً، وسابعاً ، وثامناً) طلب حضور أي شخص للإدلاء بالشهادة أو توضيح موقف أو البيان معلومات بشأن أي موضوع كان معروضا أمام المجلس، وعليه جاء النظام الداخلي لمجلس النواب رقم (١) لسنة ٢٠٢٢ المادة (٧٧) (أولاً) و(ثانياً) للجنة وموافقة أغلبية أعضائها دعوة أي وزير أو من هو بدرجة لا يستتبع مع إعلام رئيس المجلس ورئيس مجلس الوزراء وعلى المسؤول المدعو حضور اجتماع اللجنة خلال سبعة أيام من تاريخ تسلمه الدعوى.

ثانياً: للجنة وموافقة أغلبية أعضائها دعوى وكلاء الوزراء وأصحاب الدرجات الخاصة وغيرهم من موظفي الحكومة مدنيين وعسكريين، وعليه وللأسف الشديد اليوم وبحوزتنا واكمالاً لما جاؤوا به السادة النواب من مداخلات وتأكيداً على ما جاؤوا به أيضاً يلاحظ بان السيد الفريق (عبد الأمير الشمري) قد أصدر كتاب والمرقم (٣٠٠٢).

- السيد رئيس مجلس النواب:-

أنا وصل إلي الكتاب من السادة في لجنة الأمن والدفاع فقط للتوضيح إلى السادة النواب حتى يعلموا ما هو الإجراء الذي اتخذ، هل أنت تريد ما هو الإجراء الذي اتخذ من رئاسة المجلس، تم الاتصال بالسيد رئيس الوزراء وتكلمت معه قلت له هذا الكلام غير مسموح ابداً، هناك بعض الألفاظ في كتاب مدير المكتب مستقراً لأعضاء المجلس لا نقبل به، والأساس يوجد دستور عراقي ونظام داخلي ويوجد قانون مجلس النواب الكل تخضع لهذا الشيء ليس لديه علم بمضمون الكتاب ولا توجيه في تفاصيل الكتاب هذا أولاً، أنت طرحت الموضوع وأن سوف أوضح لك، تم توجيه لجنة الأمن والدفاع أن يعدوا كتاب بتوجيه رئيس المجلس يتم الغاء الكتاب الذي مضمونه كذا وكذا، وتم الاتصال بي من قبل مدير المكتب وتكلم معي وقال جرى كلام ووصل إلي من بعض السيدات السادة أعضاء مجلس النواب في استهجانهم من موضوع الكتاب، الكتاب مجرد لأمر تنظيمية، لدينا وزارات ولدينا أجهزة أمنية واليوم يوجد مكتب قائد عام للقوات المسلحة حتى عندما يرسل الكتاب سريعاً يوجه للشخص المعني الذي تطلبه

اللجنة أو يريده مجلس النواب، نوجهه في الحضور إلى مجلس النواب قلت له هذا الكتاب يلغى، قال لي الكتاب يلغى وتم توجيه اللجنة والكتاب سوف ينشر ويعمم عليكم.

- النائب وعد محمود احمد القدو:-

هذه للمرة الثانية تصدر من مدير المكتب القائد العام، هذا بحد ذاته مخالفة دستورية وقانونية.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

نعم مخالفة دستورية.

- النائب وعد محمود احمد القدو:-

يجب أن يحاسب عليها السيد (عبد الأمير الشمري) لما بأزره من هذه الكتب وبدون موافقة السيد القائد العام للقوات المسلحة، وعليه أطلب من جنابك ومن مجلس النواب الموقر استضافه السيد الفريق (عبد الأمير الشمري) إن هذه للمرة الثانية تصدر منه هكذا كتب، بالتالي يرد ويقول لم اقصد هذا الشيء اليوم ليست تظليميه.

- النائب سعود سعدون علي الساعدي (نقطة نظام):-

المادة (١) من النظام الداخلي لمجلس النواب هو السلطة التشريعية والرقابية العليا ويمارس اختصاصاته المنصوص عليها وفق المادة (٦١) والمادة (٦١) تنص على تمارس السلطة الرقابية على الحكومة التنفيذية، المادة (١٥) ألغت نظرك إلى قضية من قانون مجلس النواب المادة (١٥) تعاد مخاطبات ومراسلات المجلس بما في ذلك مراسلات أعضاء المجلس، مراسلات المجلس كالجانب كرئاسة كأمين عام بما في ذلك مراسلات أعضاء المجلس في إطار ممارسة مهامه التشريعية والرقابية والتنفيذية بموجب الدستور، لذلك نشد على أيديكم سيادة الرئيس في تنظيم عمل المجلس في توجيه الكتب من اللجان لكن ليس على حساب صلاحية ومهام النائب ودوره، هذه مخالفه قانونيه للمادة (١٥) وكذلك (١٦) و (١٧) التي نظمت قضية مراسلات النائب للجهات المعنية، أي ما يجري هو استهانة وتعطيل لدور مجلس النواب كل الحكومات في الأنظمة الديمقراطية تحاول أن تتقوى على حساب البرلمان لكن الحكومة الحالية كأنما تريد أن تلغي دور البرلمان كيف تسمح الرئاسة بذلك.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

لن يلغى ولن نسمح لأي شخص يتجاوز على السلطة التشريعية، اليوم النظام السياسي للعراق هو نظام برلماني، انتهى الموضوع.

- النائب سعود سعدون علي الساعدي:-

نظام نيابي لذلك أدعوكم سيادة الرئيس إلى وضع فقرة في جدول الأعمال اليوم لمناقشه هذا التعطيل المتعمد والضرب لأسس النظام السياسي والفصل بين السلطات ومحاولة التضخم والتغول على حساب السلطة التشريعية هذا امر غير مقبول ابداً، والمطلوب منكم في الدرجة الأولى أن تضعوا هذه الفقرة في جدول الأعمال الخروج في توصيات ومراسلات رسميه لإلغاء الكتب الصادرة من الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

قدم بعض السيدات السادة النواب كتاب مشفوع بتوقيعات لتعديل قانون مجلس النواب وسوف يتم إجراء هذا الموضوع وإن كان هناك أي شيء يتعلق في صلاحيات وتحديد الصلاحيات سوف يتم إضافة هذا القانون.

- النائب سعود سعدون علي الساعدي:-

اللجان ليس على حساب النائب، اللجان تمارس دورها لكن لا تلغي دور النائب (٣٢٩) نائب وليس من المعقول أن يختزل ب (٢٠ أو ٢٩) شخص ويلغي دور (٣٠٠) نائب هذا غير مقبول لكن ليس على حساب إلغاء دورنا.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

لن يلغى دور أي نائب، النائب لديه صلاحية في المخاطبة وفق الدستور موفق قانون مجلس النواب وفق النظام الداخلي وكل التفاصيل موجوده ولكن هذا النوم شرحت لكم الحالة وأرجو أن تتفهموا هذا الموضوع يوجد تفاصيل بعض الوزارات نفس الكتاب يأتي إلي (١٠ أو ١٥) نائب نفس الأسبوع، أي طلب يخص تفاصيل تتعلق في دورك الرقابي اذهب واكتب لكن فقط في دور طلب الأوليات والوثائق، توجد وثائق سريه خطره لا يجوز ان تخرج، هناك وثائق تخرج إلى الإعلام ونحن نراها فحفاظا على هذه الأوليات وحفاظا على مجلس النواب وحفاظا على السلطة التنفيذية وجهنا الأمانة العامة واللجان المختصة وهم جزء من السلطة التشريعية فقط الوثائق والأوليات.

- النائبة هيام عبود كاظم الياسري (نقطة نظام):-

أنا اقترح كل ثلاثة مداخلات رجال مداخله لامرأة، لا يوجد هناك حق للنساء، أنا أود أن أوضح نقطتين فقط، يوجد فرق بين الوثائق وبين المعلومات، الوثائق نعم العقود خطرة أنا عندما كنت في الجهاز التنفيذي العقود فيها بنود خاصة بسرية ليس كل شخص يطلبها ولكن سيادة الرئيس المعلومة ممكن أن تكون أي شيء.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

أبدأ المعلومة الاستفسار تطبيق لدورك الرقابي.

- النائبة هيام عبود كاظم الياسري:-

المعلومة إذا أسأله هل لديك مشروع أم ليس لديكم مشروع؟ كم سعر بيع برميل النفط هذه كلها يعتبرها معلومة، الفقرة (٤) من اعمامهم تقول المعلومات حصراً عن طريق المجلس واللجان المختصة حصراً.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

المعلومة والدور الرقابي والاستضافات وكل تفاصيل فيما يتعلق في الدور الرقابي، كلها من صلاحيات النائب ولأمر تنظيمية نحن كرئاسة مجلس عدنا أن يكون طلب المعلومات.

- النائبة هيام عبود كاظم الياسري:-

سيادة الرئيس يجب إلغاء هذه الفقرة، أنا أرسلت كتب قبل هذا الإعدام لا يجيبوني، أقول له كم سعر بيع برميل النفط لا يجيبني، يستند على انه يقول إلا عن طريق الأمانة العامة، هذا تحجيم لدور النائب، النائب فقط لا يعمل فقط من لجنته والذي باختصاصه من حقه أن يتناول أي موضوع، معناه اذا أنا طالبت بمعلومة إلا فقط اللجنة المختصة هذا غير صحيح، أنا أقترح أن تكون هناك مخاطبة لإلغاء الفقرة (٤) قبل استضافه الأمين العام وأنا أثني تماماً على الاستضافة ونحن جدا بحاجة لها لكن السيد مدير عام القانونية الأستاذ (صباح) ارسل في الكروب مسودة ممتازة للرد على هكذا أعمال.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

غير مسموح لمدير عام القانونية، مدير عام القانونية والمستشار والمدراء العامين فقط عندما يطلب منهم رئيس المجلس لأمر معين في استشارة رسمية يوجه هكذا وليس من عنده يعمل الكتاب ويرسله غير مسموح له.

- النائبة هيام عبود كاظم الياسري:-

نحن نطلب من جنابك الفقرة (٤) حجتنا تماماً.

- النائب رعد حميد كاظم الدهلي (نقطة نظام):-

أولاً نحن نشد على يدك وبارك الله بك على سعة صدرك ودائماً تدخل في مواضيع تهم البرلمان وتتجاوز جدول الأعمال وهذا من حسن إدارتك واهتمامك للمجلس، نحن خرجنا من الجدول لكن هذا الشيء هو أساس عمل البرلمان وأساس العمل التشريعي، أولاً النائب هو ليس أي شخص هو الذي أتى بالوزير فاذا كان هناك وثائق مهمه تستطيع الوزارة عندما تجيب النائب تكتب اسم النائب على الوثيقة حتى اذا ينشر سوف ينشر باسمه وهو الذي يتحمل المسؤولية هذا أولاً.

ثانياً: نحن السلطة التشريعية أم هم نحن السلطة التشريعية، لدينا قانون البرلمان نجلس وندرس قانون مجلس النواب ندرسه ونضع فيه عقوبات ونضع فيه الزامات في الحكومة حتى تجيب وتكون هي التابعة للسلطة التشريعية وليست السلطة التشريعية تابعه لها وهذا لا يحتاج منا سوى جلستين أو ثلاثة.

- النائب فالح حسن جاسم الخزعلي:-

كل السيدات الساده النواب الكرام الذي ذكره والذي تفضلوا به هو معاناه لهم جميعا ما يتعلق في تفعيل الدور الرقابي استنادا الى المادة (٦١) (ثانياً) من الدستور، اليوم غير مقبول ولا معقول ولن نقبل به مطلقاً والحكومة التي نحن صوتنا عليها وتم منحها الثقة تأتي تحيدني وايضا تحجب الدور الرقابي، لذلك هم يتشبثون بقانون مجلس النواب وتشكيلاته رقم (١٣) ٢٠١٨ جمعنا تواقيع اكثر من سبعين نائب في اول تعديل وتم عرضه

على جنابكم نحتاج من جنابك توجيه اللجنة القانونية بسقف لا يتجاوز (١٥) يوم يُقرأ القانون قراءه أولى ثم ثانيه ثم يتم التصويت عليه، يناولني موضوعي مهمين.

الموضوع الأول: هو طلب الوثائق بأن النائب يطلبها مباشرة ويعلم الرئيس الذي هذا هو محل الجدل الأول.

ثانياً: بدل الذهاب إلى هيئة الرئيس ونائبه والشكاوى والقضاء اذا لم يستجيب مباشرة الذهاب إلى الادعاء العام لتحريك شكوى على الجهة التنفيذية التي تمتع عن الإجابة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

هذه موجودة في المادة (١٥).

- النائب فالح حسن جاسم الخزعلي:-

موجودة لكن عنما يخاطبون ماذا يقولون نريد موافقة رئيس المجلس على أن نحرك دعوة أو لا نحرك نريد أن نعطي صلاحية.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

من الذي يقول هذا.

- النائب فالح حسن جاسم الخزعلي:-

هذه إجابة لدى القضاء وأتت إلى المجلس من الحكومة السابقة إلى الحالية وإلى الآن لا يوجد أتحدث معك بصراحة، بالتالي النائب عندما لم ترد إجابة هذه تم تضمينه في القانون.

ثالثاً: لماذا أن اذهب إلى مؤسسة أمنية ادخل أريد أن افتش أو سجن أو معتقلين أو دائرة أو أدخل ليلاً يقول لي أريد الكتاب، كلا هذا يجب أيضاً في القانون والتعديل أن يسمح للنائب انسجاماً مع المادة (٦١) (ثانياً) من الدستور أين يراقب ويحقق ويدقق ويفتش في أي مكان في أي نقطه في أي مفصل من مفاصل الدولة.

رابعاً: موضوع إن هذه لجنة أو غير لجنتك هذا غير صحيح، بالتالي نعطي الصلاحيات إلى النائب يفعل دوره الرقابي هو سند وعون للجان الرقابية في دعمها ورفضها سيادة الرئيس نحتاج من جناب توجيه اللجنة القانونية بمدة (١٥) يوم يعرض هنا للقراءة الأولى ثم الثانية ثم يتم التصويت عليه وينتهي الموضوع، ولا كل أسبوع وكل جلسة يا سيادة الرئيس نرجو حل هذه الجدلية وهذه المشكلة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

السيد رئيس اللجنة القانونية السيدات السادة أعضاء اللجنة القانونية الطلب المقدم من السيدات السادة أعضاء مجلس النواب لتعديل قانون مجلس النواب أرسلناه لكم أرجو من جنابكم تبحثون به مع مقترحات السيدات السادة أعضاء مجلس النواب وأينما وجدت نقطة خلل في هذا القانون يتم تعديله والإسراع في عرضه للقراءة الأولى.

- النائب ربيعوار هادي عبدالرحمن برايم:-

اغلب نقاط النظام التي قدمها السيدات السادة النواب حول الدور الرقابي لأعضاء مجلس النواب، هناك خلل في النظام الداخلي علينا أن نعترض نحن كمجلس النواب أن المادة (٧٧ و ٧٨) من النظام الداخلي لا يعطي الحق لأعضاء مجلس النواب بمفاتحة دوائر الدولة ولكن بالمقابل نحن لدينا المادة (٦١) من الدستور (سابعاً) وكذلك المادة (١٥) من قانون مجلس النواب وتشكيلاته يعطي هذا الحق لأعضاء مجلس النواب بمفاتحة دوائر الدولة، والمادة (٤) من النظام الداخلي في حاله تعارض بين النظام الداخلي وقانون مجلس النواب يكون الأولوية لقانون مجلس النواب، ولكن الذي حصل في الدورة السابقة وزارة الصحة وجهات كتاب إلى مجلس الدولة استفسار عن المادة (٧٧ و ٧٨) من النظام الداخلي طبعاً تفسير المادة (٧٧ و ٧٨) من النظام الداخلي لا يعطي الحق لأعضاء مجلس النواب، وفي وقتها جواب مجلس الدولة كان واضح جداً تفسير المادة (٧٧) الذي لا تعتمد به كل دوائر الدولة بأن أعضاء مجلس النواب ليس لديهم الحق استناداً إلى قرار مجلس الدولة قرار مجلس الدولة في وقتها فقط لتفسير المادة (٧٧) فإذا هناك تعارض بين النظام الداخلي وبين قانون مجلس النواب الذي علينا نحن كمجلس نواب يجب أن نصح هذا الخطأ الموجود وهذا التعارض الموجود بإلغاء أوفي تعديل المادة (٧٧ و ٧٨) من النظام الداخلي حتى نعتد على المادة (١٥) من القانون مجلس النواب وتشكيلاته على رقم (١٣) ٢٠١٨ والمادة (٦١) (سابعاً) من الدستور سوف يتم معالجة كل هذا.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

أؤيد كلامك بالنسبة للمقترح المقدم من السيدات السادة أعضاء مجلس النواب، ادرسوه في اللجنة وخذوا المقترحات من السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب أبدأوا في القراءة الأولى، تعديل النظام الداخلي يحتاج فقط تصويت مجلس النواب، مادتين اكتب لنا به حتى لا نفتح المجال في النظام الداخلي قل هذه المادتين تحتاج إلى تعديل وكتب لنا نص التعديل حتى يتم عرضه عن السيدات السادة أعضاء مجلس النواب للتصويت عليه.

- النائب ريبوار هادي عبدالرحمن برايم:-

سوف تأتي بالمواد الموجودة في قانون مجلس النواب وتشكيلاته المادة (١٥) نضع بدلها المادة (٧٧ و ٧٨) من النظام الداخلي وسوف يتم معالجه هذا الموضوع وننتهي من هذه المشكلة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

سيادة النائب كيف المواد القانونية الموجودة في قانون مجلس النواب وتشكيلاته مع النظام الداخلي حتى تتكيف وترتبط صح.

- النائب سالم مطر عبد حسن العيساوي:-

بالتأكيد هذا الموضوع مهم لهذا أعطيت مجال للمناقشة واغلب الملاحظات أشار لها زملائي السادة النواب.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

اطلب من المجلس إضافة الفقرة (١) للنقاش لمدة ربع ساعة حتى لا نخالف النظام الداخلي، اطلب من المجلس التصويت إضافة فقره أولى لان الموضوع يستحق المناقشة.

(تم التصويت بالموافقة).

- النائب سالم مطر عبد حسن العيساوي:-

بالتأكيد موضوع مهم يستحق لان هذه من أساسيات عمل المجلس، القانون واضح لمجلس النواب المادة (١٥) (ثانياً) للنائب في إطار ممارسة عمله التشريعي والرقابي والتنفيذي إجراء المخاطبات والمراسلات الرسمية بصوره مباشره إلى رؤساء الجهات المعنية ورئيس مجلس الوزراء، والوزراء ورؤساء الهيئات المستقلة ورؤساء الجهات الغير مرتبطة بوزارة وإعلام الرئيس بذلك.

ثالثاً: تلتزم كل وزارة وهيأة مستقلة وجهة غير مرتبطة بوزارة والأمانة العامة لمجلس الوزراء بتخصيص جهة معنية لتنفيذ متطلبات الإجابة على مخاطبات ومراسلات المجلس، القانون واضح بالتالي نحن ننظم عملنا كمجلس نيابي تشريعي بموجب الصلاحيات التي أعطانا إياها الشعب وليس السلطة التنفيذية هي التي تنظم عملنا، يخرج لي موظف درجه (١٠) ودرجة خاصة يقول لي اذهب نظم عملك ولا أعطيك أي وثيقة سرية، الإشارة إلى موضوع المعلومات والعقود السرية، ما هي العقود السرية التي مُنعنا من الاطلاع عليها ما هي؟

يوجد لجنة أمنية تختص في هذه القوانين أما أنا لا اطلع على أي عقد أنا نائب مخول باسم الشعب لا اطلع على أي عقد أو فقط معلومة هذا لم يعطينا إياه الشعب، الشعب أعطونا صلاحية مطلقة ونطلع على كل شيء يدور في الحكومة التنفيذية، لهذا أتمنى الإرسال إلى هؤلاء الموظفين في الحكومة التنفيذية من هم الذين يحاولون يعرقلون مجلس النواب.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

سيادة النائب الخلل الذي فهمناه من السادة النواب الموجودين، الخطأ في قانون مجلس النواب وخلل في النظام الداخلي، سوف يتم تعديل هذا الموضوع ويتم تعديل الفقرات في النظام الداخلي وتمضي الأمور ويتم التصويت عليه وتسير الأمور ويكون توجيهه إلى الحكومة في إجراءات التعديل.

- النائب يوسف بعير علوان (نقطة نظام):-

أنا استمعت إلى كل مداخلات السيدات والسادة النواب فيما يتعلق بإعادة تعزيز صلاحية مجلس النواب الدستورية والقانونية التي تتعلق بأداء عمله بشكل واضح، نحن في الدستور اعلى سلطة رقابية في الدولة نراقب من يراقب الحكومة وباقي السلطات، حقيقة سيادة الرئيس هي حصل منذ ثلاث حكومات بدأت تحصل هنالك حزازية ما بين الحكومة تحاول أن تصنع بعد أن تأخذ الثقة تحاول أن تصنع حزازية مع مجلس النواب، بينما حقيقة الأمر مجلس النواب هو مكمل للحكومة تعطيل عمل مجلس النواب هو تعطيل عمل للحكومة، وإذا تتذكر سيادة الرئيس نحن تم التصويت على حل المجلس في الدورة الرابعة يوم ١٠/٧ وحصلت الانتخابات يوم ١٠/١٠، في شهر ١١ من نفس السنة حصلت سرقة القرن لأنه لا يوجد

مجلس نواب، بدأت الحكومة السابقة في هذه التفاصيل، نحن نقول خياراتنا ووضعنا أن نتكامل مع السلطات لا أن نتنافر، الكتاب الذي خرج أنا أقول لك يوجد بعض المستشارين الذين لديهم مشكلة، ويوجد بعض الشخصيات الوزارية التي خرجت من الوزارة ولديه خلل مع مجلس النواب، أنا اجزم دولة رئيس الوزراء لا توجد لديه أي مشكلة مع مجلس النواب، وليس لديه أي موضوع مع مجلس النواب، ومستعد أن يأتي إلينا بين يوم ويوم آخر وليس يومياً، المشكلة في بعض الشخصيات التي تحاول أن تطرح أزماتها وتضع أزمة ما بين رئاسة الحكومة وبعض الشخصيات القيادية في الحكومة مع مجلس النواب، سيادة الرئيس قانوننا واضح تماماً، المادة ١٥ واضحة مثل جداً أما موضوع السرية وغيرها اعتقد السادة أعضاء مجلس النواب بمستوى عالي أن يقدر هذه الأمور، ثانياً نحن ممثلين الشعب يعني إذا هذه النخبة الخيرة ٣٢٩ لا تطلع على أمور، بعد هذا نحن مثل ما حصل في الديون، الحكومة السابقة طلبنا استضافه الوزير حتى نقول لنا ما هذه الصرفيات، وكيف تصرفها، أرسلت إلينا كتاب نمتنع بشكل رسمي عن الحضور إلى اللجنة المالية وبعد هذا عندما انتهى وقت الحكومة، خرجنا بديون ٢١٠ ترليون دينار، اليوم الشعب يأب ويستغيث لأنه نحن لم نؤدي واجبنا بشكل صحيح، واجبرنا بعض أدوات السلطة التنفيذية في تلك الحكومة، لذلك سيادة الرئيس اعتقد انه نحتاج إلى جلسته مصارحة بين الحكومة، أين المشكلة، هذه المشكلة ننظمها بطريقة صحيحة نحتاج إلى تعديل النظام الداخلي، نعدله للنظام الداخلي، أو نحتاج أن نعدل القانون، نعدل القانون، ولكن يبقى مجلس النواب أعلى سلطة رقابية ويبقى النائب هو صاحب السلطة الرقابية العليا والتشريعية.

- النائب بهاء حسين علي الأعرجي:-

سيادة الرئيس في كل دورة بعد الجمعية الوطنية يكون هنالك.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

بعد مداخلة السيد النائب (بهاء الأعرجي) سوف يتم طرح الموضوع الذي طرحناه قبل جلستين أو ثلاثة وهو موضوع الصحة، شكلنا لجنة من السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب لإكمال المهام الموكلة إليهم وتقديم تقريرهم خلال ١٥ يوماً.

- النائب بهاء حسين علي الأعرجي:-

سيادة الرئيس في كل دورة انتخابية تحصل مثل هذه المحاكاة بين البرلمان والحكومة، نفس الشيء يمكن حتى البرلمان قبل أيام طلب من الحكومة ومن رئيس الوزراء بعدم الإرسال إلى اللجان المختصة للحضور، هذا شيء جيد عندما يكون هنالك سلطتين تتصارع وفقاً للقانون والدستور من دون تجاوزات، لكن أنا أقول في بعض المرات (بهاء الأعرجي) يرغب أن يستحصل بعض الأوراق من وزارات معينة ويطلع عليها من أجل الحقيقة نشرها في الإعلام ويعتبر فيها سابقة، ومرات كلا السيد بهاء لديه صراعاً سياسياً أو شخصي مع وزير معين ويرغب بهكنا، لذلك مثل ما تفضلت أنت قبل قليل لتكون وفقاً لقانون مجلس النواب نضعها بشكل واضح وصريح توجد حقيقة أوراق لا يمكن الاطلاع عليها، وتوجد أمور في المخابرات والاستخبارات، في موضوع تجهيز الأسئلة، وتحركات داعش، والعصابات، وأمور تخص القضاء، وكذا فبالنظر إلى هذا تنص حصراً والباقي يكون النائب حر بما يطلب، ممكن الفقراء بأنه المنع محدود، وهو عدم تصوير الأوليات، يأتي السيد بهاء يطلع عليها ويشاهدها، ولكن لا يصورها لأنه هي تمس في الأمن القومي والأمن الوطني وهكذا أنا أتمنى وإن شاء الله أنا عضو في اللجنة القانونية نوضح هذا بشكل واضح وصريح في التعديل المرتقب.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

سيادة النائب أرجو من جنابك بالتعاون مع السيد رئيس اللجنة وما تمتلك من خبرة نيابية، تم تحويل طلب السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب لتعديل بعض فقرات قانون مجلس النواب، وتعديل بعض فقرات النظام الداخلي، أرجو منكم أن تكون لكم المقترحات في هذا الموضوع، السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب اطلب من المجلس تشكيل لجنة نيابية مؤقتة برئاسة النائب (غيث الكلابي) للتحقيق عن آليات تسعير وتسويق وتداول الأدوية والوصفات الطبية، النواب الذين معه النائب (بهاء الأعرجي) والنائب (شاكر التميمي) والنائب (رياض عباس التميمي) والنائب (صلال علي) والنائب (احمد المساري) والنائب (منى العبيدي)، اطلب من المجلس التصويت على تشكيل اللجنة وهذه اللجنة مطالبة بتقديم تقرير مفصل إلى مجلس النواب خلال مدة أقصاها (١٥) يوماً لآليات موضوع الأدوية، الباروكات، المذاخر، العيادات الطبية، كل هذه التفاصيل ارجب أن تكون في هذه اللجنة، اطلب من المجلس التصويت على هذا هذه اللجنة، تصويت.

(تم التصويت بالموافقة).

سيادة النائب نحن عندما تكلمنا عن هذا الموضوع طلبنا من جميع اللجان، أولاً النائب (بهاء الأعرجي) من اللجنة القانونية النائب (شاكر التميمي) من اللجنة المالية النائب (رياض التميمي) من الاستثمار النائب (غيث الكلابي) من الصحة فحصلت هكذا اللجنة مشكلة من جميع اللجان.

- النائب عديله حمود حسين كعيد:-

شكرا سيادة الرئيس وعذراً على انه تداخلنا في هذه الطريقة، نحن دائماً نعتبر سياسة حضرتكم هي سياسة معتدلة، وبالتالي عندما طرح الموضوع الأسبوع الماضي في جلسات مجلس النواب الماضية وجاء ألينا لجنة الصحة كتاب من الدائرة البرلمانية بخصوص توجيه حضرتكم نحن كلجنا رشحنا اثنين من أعضاء اللجنة رشحنا وكتبنا، نعم نحن طرحنا الدكتور (حنان) في اللجنة وانا ايضا في اللجنة، سيادة الرئيس نحن الموضوع الذي أنت طرحته اصلاً يوم الجمعة بعده مباشرة نقابة الأطباء أعلنت.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

نعم استضيفوا السيد نقيب الأطباء أو من يمثله ، ونقيب الصيادلة أيضاً معه.

- النائب عديله حمود حسين كعيد:-

وأعلنوا ونحن كنا حاضرين كلجنة الصحة موضوع الوصفة الإلكترونية، موضوع تسجيل الأدوية، ملف كبير يعني هو اختصاص لجنة الصحة من المفروض هيئة الرئاسة توجه لجنة الصحة في هذا الموضوع، سيادة الرئيس أتمنى انه تعطى الأولوية في أي ملف يخص لجنة معينة إلى اللجنة المعنية وبعد هذا تشترك معها اللجان الأخرى.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

نحن أعطينا لكم الأولوية، الآن أنتم كم نائب من لجنة الصحة، جنابكم والدكتورة (حنان) والدكتور (صلال) والسيد (غيث) أربعة من لجنة واحدة إضافة إلى اللجان الساندة معكم.

اطلب من المجلس إضافة النائب (حنان الفتلاوي) والنائب (عديله حمود) والنائب (زيد الجنابي) إلى اللجنة، تصويت.

(تم التصويت بالموافقة).

*الفقرة أولاً: أداء اليمين الدستورية لبعض السيدات والسادة النواب.

السيدة النائب (أشواق الجاف) قدمت استقالتها إلى المجلس، وتم مخاطبة المفوضية للبدل بأعلى الأصوات، وارسلوا البديل، الأمانة العامة لمجلس النواب دائرة الشؤون النيابية، الموضوع مرشح بديل تهديكم المفوضية العليا المستقلة للانتخابات اشارة إلى كتابكم المرقم ذو العدد كذا في ٨/٢٦ واستناداً إلى قرار مجلس المفوضية المرقم (٢) للجلسة الاعتيادية ٢٣ المؤرخ في ٩/١ نود إعلامكم بأن المرشحة التالية السيدة (أشواق نجم الدين عباس محمد الجاف) عدد أصواتها في الانتخابات لسنة ٢٠٢٥ ضمن الحزب الديمقراطي الكردستاني هي السيدة (نزاكه حسين حما سعيد محمد) التسلسل ٣٣ عن محافظة السليمانية بعدد الأصوات ٢١٦٨.

أدت اليمين الدستورية وقوفاً السيدة (نزاكه حسين حما سعيد محمد) بديلاً عن السيدة النائبة (أشواق نجم الدين الجاف).

*الفقرة ثانياً: القراءة الأولى لمشروع قانون التعديل الأول لقانون المرور رقم (٨) لسنة ٢٠١٩، (لجنة الأمن والدفاع، اللجنة المالية).

- النائب حيدر علي محمد علي الهاموندي (نقطة نظام):-

سيادة الرئيس لكون مجلس النواب يعتبر السلطة التشريعية والسلطة الرقابية اليوم مكون الكرد الفيلية، اليوم النظام البائد الساقط مضى عليه ٢٠ سنة، والمحكمة الجنائية العليا في عام ٢٠٠٩ أصدرت قرارها ٤٢٦ بإبادة الكرد الفيلية، اصدر امر ديواني رقمه ٣٣ لعام ٢٠١٩ نطلب من جنابكم كسلطة رقابية وسلطة تشريعية توجيه كتاب أو تشكيل لجنة من أعضاء مجلس النواب لمساءلة الحكومة أو لجنة الأمر الديواني رقم ٣٣ ما هي الآثار السيئة التي أزيلت عن الكرد الفيلية، اليوم ٢٠ سنة من النظام البعثي الساقط، ولا تزال الآثار السيئة لم تسقط على الكرد الفيلية لا زال الكرد الفيلية يعاملون معاملة الطبقة الخامسة وليست الثانية في العراق، نرجو من جنابكم تشكيل لجنة لمتابعة الأمر الديواني (٣٣) ما الذي قدمته الحكومة لإزالة الآثار السيئة على الكرد الفيلية.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

اللجنة القانونية متابعة هذا الموضوع سيادة النائب فقط قدم الطلب الخاص بك لي، حتى أحوله إلى اللجنة القانونية حتى يخاطبون الحكومة.

- النائب علي أنهير أبو زينة السراي:-

يقرأ مشروع قانون التعديل الأول لقانون المرور رقم (٨) لسنة ٢٠١٩.

- النائب صكر حسن لازم العمشاني:-

يكمل قراءة مشروع قانون التعديل الأول لقانون المرور رقم (٨) لسنة ٢٠١٩.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

هذا القانون المرة الثانية يقرأ القراءة الأولى، كان مقترح مقدم من قبل السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب ووصل إلينا مشروع من قبل الحكومة، لأنه مثل ما تعلمون نحن نرغب المشروع الذي يصل إلينا من الحكومة أي إضافات أو مقترحات من قبل السادة النواب حتى يضمن ضمن مشروع الحكومة، حتى غداً الحكومة لا تعترض وتقول هذا مقترح قانون مقدم من مجلس النواب، فهذا هو الموضوع سوف يتم قراءته سريعاً إن شاء الله في نهاية الأسبوع أو الأسبوع القادم.

*الفقرة ثالثاً: القراءة الأولى لمشروع قانون التعديل الأول لقانون تنظيم الوكالة التجارية رقم (٧٩) لسنة ٢٠١٧، (لجنة الاقتصاد والصناعة والتجارة، اللجنة القانونية).

- النائب عمر محمد محمدكريم علي:-

يقرأ مشروع قانون التعديل الأول لقانون تنظيم الوكالة التجارية رقم (٧٩) لسنة ٢٠١٧.

- النائب سروه عبدالواحد قادر ابراهيم:-

تكمل قراءة مشروع قانون التعديل الأول لقانون تنظيم الوكالة التجارية رقم (٧٩) لسنة ٢٠١٧.

- النائب جوتيار خدر طاهر أحمد:-

يكمل قراءة مشروع قانون التعديل الأول لقانون تنظيم الوكالة التجارية رقم (٧٩) لسنة ٢٠١٧.

- النائب سفين ياسين محمد خيلاني:-

يقرأ الأسباب الموجبة لمشروع قانون التعديل الأول لقانون تنظيم الوكالة التجارية رقم (٧٩) لسنة ٢٠١٧.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

*الفقرة رابعاً: القراءة الأولى لمشروع قانون الأوراق المالية والسلع، (لجنة الاقتصاد والصناعة والتجارة، لجنة الاستثمار والتنمية، اللجنة المالية).

- النائب عمر محمد محمدكريم علي:-

يقرأ مشروع قانون الأوراق المالية والسلع.

- النائب جوتيار خدر طاهر أحمد:-

يكمل قراءة مشروع قانون الأوراق المالية والسلع.

- النائب صفاء لفته يونس الجابري:-

يكمل قراءة مشروع قانون الأوراق المالية والسلع.

- النائبة سروه عبدالواحد قادر ابراهيم:-

تكمل قراءة مشروع قانون الأوراق المالية والسلع.

- النائب سفين ياسين محمد خيلاني:-

يكمل قراءة مشروع قانون الأوراق المالية والسلع.

- النائبة سوزان عكلاوي صالح السعد:-

تكمل قراءة مشروع قانون الأوراق المالية والسلع.

- النائبة ساره زيد سرحان الصيهد:-

تكمل قراءة مشروع قانون الأوراق المالية والسلع.

- السيد رئيس مجلس النواب:-
ترفع الجلسة إلى يوم غداً.

رفعت الجلسة الساعة (٤:٢٠) عصراً

*